العولمة
(مضمونها وآثارها – وآليات تلافيها)

شبير عبدالله عبدالله الحرازي *

مُقَدِّمَة

تكتسب ظاهرة العولمة أهمية منقطعة النظير في كافة الملتقيات العلمية بمستوياتها المختلفة ، وكذا في التجمعات القطرية والإقليمية والدولية ؛ لأنها تعتبر الرؤية الجديد للنظام الاقتصادي العالمي ، ولأنها تطرح تحديات عديدة من الأفكار والحلول للمشاكل آلتي تعاني منها دول العالم وعلى وجه الخصوص الدول النامية ، آلتي تأتي في مقدمتها الأقطار العربية . مما لاشك فيه أن هناك آثار اقتصادية إيجابية وسلبية مباشرة وغير مباشرة ستلحق بالدول النامية حال اندماجها في منظومة الاقتصاد العالمي الجديد . تجدر الإشارة أن تلك الآثار يقتضي لتحقيقها فتره طويلة من الزمن ، وسوف تختلف بشدة على مستوى المناطق ومجموعات الدول النامية ، من منطقة لأخرى ومن مجموعة دول نامية لأخرى ، كما أن العوائد والأرباح لتلك الآثار سوف تتوزع على مجموعات تلك الدول وفقا لدرجه اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

* قسم الاقتصاد الزراعي– كلية الزراعة– جامعة صنعاء

من الأهمية بمكان القول أن هناك وجهات نظر عديدة سادت حول مفهوم العولمة كظاهرة ، خاصة في المجتمعات النامية ، تتركز تلك الوجهات في وجهتي نظر رئيسيتين ، تتمثل وجهه النظر الأولى أن العولمة ستجلب معها تحديات خطره ليس على الجانب الاقتصادي فقط وإنما أيضا" على الجانب السياسي ولقيمي الحضاري، و بالتالي فان الأمر يتطلب أن تكون هذه المجتمعات على درجه عالية من الحذر عند التعامل مع العولمة ، لاعتبارها امتدادا" لسياسة التبعية التي تعرضت وتتعرض لها . في حين تتمثل وجه النظر الثانية بأنه لا يمكن لتلك المجتمعات أن تحقق التنمية والتقدم ما لم يتم الاندماج والتكيف مع العولمة لاعتبارها الاليه الوحيدة ، التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية والتقدم والرفاهية مع بزوغ الألفية الثالثة . لذا فان الأمر يتطلب تناول ظاهرة العولمة بشيء من التفصيل عن ماهيتها واهم مقوماتها ، بالإضافة إلى أهم الأثارالاقتصادية والانعكاسات الاجتماعية لها ، حتى يمكن الوصول إلى وضع السياسات آلتي يمكن من خلالها تعظيم الجوانب الإيجابية وتدنية الجوانب السلبية للعوله.

مشكله الدراسة

مما لا شك فيه أن هناك أثار سلبية ستلحق بمعظم الدول النامية مع تنامي العولمة ، بالإضافة إلى الآثار المترتبة حيال اتباع الدول المتقدمة لأساليب الحماية الرمادية ، التي تقف حائلاً أمام صادرات تلك الدول للدخول إلى أسواق الدول المتقدمة ،الأمر الذي سيؤدى إلى تراجع صادرات تلك الدول ، وهذا يعنى تضاعف الآثار آلتي ستلحق بها حيال النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، بالإضافة إلى تزايد مخاوف الدول النامية من النتائج آلتي ستواجهها حيال تحرير التجارة العالمية بعد جولة أورجواي ، آلتي تعتبر نتاج عمليه إعادة البناء للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ومبعث هذه المخاوف هو الفجوة الواسعة بين الميزة النسبية والقدرة التنافسية ، آلتي تأتى لصالح الدول المتقدمة .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة تناول ظاهرة العولمة بالتحليل الوصفي لماهيتها واهم مقوماتها، وكذلك أهم الآثار الاقتصادية التي ستلحق بالبلدان النامية والانعكاسات الاجتماعية الناتجة منها ،وصولاً إلى وضع الآليات آلتي يمكن من خلالها تعظيم الجوانب الإيجابية حيال الاتجاه نحو العولمة ،وتدنيه الضرر من جوانبها السلبية .

محتوى الدراسة

تشتمل الدراسة على ثلاثة فصول ، بخلاف المقدمة والنقاط المتصلة بها ، بالإضافة إلى الخاتمة وقائمة المراجع آلتي تم الإستعانة بها. تناول الفصل الأول ماهية العولمة ، واهم مقوماتها المتمثلة في :الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات) ، والتحولات الحادثة في نظام النقد العالمي واثر ذلك على النظام النقدي والاقتصادي العالميين .أما الفصل الثاني فقد استعرض أهم الآثار الاقتصادية للعولمه وانعكاساتها الاجتماعية، مع الإشارة لما يطلق عليه بعولمه الحماية ، مع الأخذ في الاعتبار المنهجية العلمية والتسلسل المنطقي وبعض العمق في التحليل . في حين تناول الفصل الثالث بإيجاز أهم الآليات آلتي يمكن عن طريقها تلافي سلبيات العولمة ، من خلال رسم السياسات على المستويين القطري والإقليمي، منتهياً بتناول أهمية قيام تجمع اقتصادي. في حين ركزت الخاتمة على وضع الآليات والأسس التي يجب أن توضع في الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات للمقتصدات العربية ، وبما يمكنها التكيف مع المتغيرات الدولية و العالمية ، وتحقيق اكبر قدر من الجوانب الإيجابية حيال الاتجاه نحو العولمة ، وتدنية الكثير من الجوانب السلبية حيال ذلك .

الفصل الأول

ماهية العولمة واهم مقوماتها

تمهيد

تمثل الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (GATT) إحدى الأعمدة الرئيسية الأولى الفاعلة في عملية العولمة، وذلك لما تتضمنه من قواعد عامة لتحرير التجارة العالمية تدريجياً مستهدفة في النهاية حرية التجارة العالمية، خلصت تلك الاتفاقية إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) لتحل محلها في تنظيم وتسيير التجارة العالمية وذلك مع بداية عام ١٩٩٥. كما تمثل التحولات الحادثة في نظام النقد العالمي والمتمثلة في إطلاق اليورو إحدى العوامل الرئيسية الأخرى التي ساعدت في الاتجاه نحو العولمة ، لما سيترتب على ذلك ليس فقط آثار نقدية ومالية بل آثار اقتصادية وسياسية، ولن يقتصر أثر ذلك على العالم الأوربي فقط بل سوف يتأثر العالم بأسره، وسوف ينعكس التعامل باليورو على كافة الأسواق العالمية ، وذلك نظراً للثـــقل الكبير للاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي. كما تعتبر تكنولوجيا الاتصالات، ونظم الاتصال الحديث والمعلومات، إحدى الأعمدة الرئيسية الأخيرة الفاعلة في عملية العولمة، لما لذلك من دورا حاسماً في ربط أجزاء العالم ببعضه البعض ، وفي انسياب وتدفق السلع والخدمات بين أجزاء العالم بسرعة فائقة وبتكاليف وجهد أقل ، وفي إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات ذات الأهمية في أي وقت ومكان وبدون حاجز.

مما سبق يمكن القول بأن منظمة التجارة العالمية، والتحولات في نظام النقد العالمي ، والتقدم الحادث في تكنولوجي الاتصالات، يمثل بمثابة أضلاع المثلث الرئيسية للعولمة (مثلث العولمة) آلتي بدورها تعتبر إحدى الركائز الرئيسية الذي يقوم عليه النظام العالمي الجديد بجانب صندوق النقد والبنك الدوليين.

١-١- مـــاهيـــة العولمة

تكتسب ظاهرة العولمة (Globalization) نتيجة لما سيترتب حيالها من تحولات جذرية وانعكاسات قوية في العلاقات الدولية في مختلف الأصعدة والمجالات، حيث سيؤثر ذلك على مستقبل العالم وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة حتى تتواءم تلك السياسات مع الأوضاع الجديدة للاقتصاد العالمي. يصعب القول أن هناك تعريف واحد محدد وشامل لمصطلح العولمة، لأن كل رؤية تتطرح تعريفها للعولمة من خلال الزاوية أو الزوايا آلتي تناولتها عنها. بالرغم من ذلك إلا انه يمكن القول أن مصطلح العولمة يعني أن تصبح مختلف أجزاء العالم مرتبطة ببعضها البعض، وذلك من خلال نظام عالمي تخضع له كافة دول العالم بمختلـــــف أنواعها.

فالعولمة عبارة عن عملية لها بعدين أحدهما يتصف بالبعد المادي، بينما يتصف الآخر بالبعد الايدولوجى، يمتزجان معاً بهدف ربط الاقتصاد بالسياسة. فالبعد المادي للعولمة يعنى أن تصبح كل السلع والخدمات والموارد الاقتصادية لها حرية الانتقال عبر الحدود القومية، وتبادلها دون قيود أو معوقات وذلك من خلال قواعد منظمة لها. في حين يُعنى بالبعد الايدولوجى للعولمة اتصافها بعملية ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات و المكتسبات التقنية والعملية للحضارة،يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة و لنتائجها أيضا ، وبالتالي سوف تتأثر أمة بقيم وعادات وتقاليد غيرها من الأمم، دون الأخذ بالاعتبار بالحدود السياسية أو الانتماءات الدينية اوالاتجهات العقا ئديه ذات طقوس معينة .

لذا يمكن القول أن العولمة ليست قدراً أو خيارا بل واقعاً فرض على العالم، نتيجة لتوجه أيديولوجي تم اختياره منذ بداية الثمانينات من قبل الدول المتقدمة حيث بدأت في إعداد مقتصداتها للتكيف مع المتغيرات والمستحدثات الدولية، تأتى في مقدمة تلك الدول الولايات المتحدة، كندا، ودول الاتحاد الأوربي. كما يمكن القول إن النواحي المادية للعولمة

تتركز على أيد ولوجيه تتبنى مبادئ ليبرالية جديدة والمتمثلة في الحرية الاقتصادية والسياسية، ونظام السوق الحر والمنافسة، والانفتاح العالمي.

مع انهيار المنظومة الاشتراكية مع بداية التسعينات، وسقوط سور برلين، بدأ العالم يشهد عمليات متزايدة من العولمة ، شملت تحرير قطاع التجارة والخدمات والمصارف، آلتي عمها التقدم الكبير نتيجة للتطور السريع الحادث في وسائل تكنولوجيا الاتصالات، ونظم الاتصال الحديث والمعلومات. مما دعي الكثير القول بأنه في القريب العاجل سيصبح العالم قرية واحدة كونية صغيرة، وسوف تتقلص الدولة القومية ورقعتها السياديه مع تنامي العولمة. من الأهمية بمكان القول إن ظاهرة العولمة لم تشاء من فراغ، لأنها تعتبر جزاء من عمليه التحديث للسياسات الاقتصادية والاجتماعية آلتي تفرض من قبل الدول المتقدمة على معظم بلدان العالم خاصة الدول النامية ، وذلك بأن تتخلى تلك الدول عن سياستها الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال اتباعها سياسات تمكنها الصمود أمام المنافسات في الأسواق الدولية ، وقطف ثمار الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

١-٢- أهم مقومات العولمة

تكمن أهم المبررات العامة للأخذ بالعولمة وتبنيها مادياً وأيديولوجيا فيما يتصل بالنواحي الاقتصادية الإيجابية وضروريات الأخذ بها، وانعكاس ذلك على دول العالم الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وآلتي دائماً تساق في الملتقيات والمنتديات في مستوياتها المختلفة على كافة الأصعدة محلياً وإقليميا ودولياً وعالمياً، خاصة الاقتصادية منها وكذا سياسات التنمية، وتنحصر أهم المبررات الاقتصادية الإيجابية للأخذ بالعولمة بل وتبنيها في: إن تحرير التجارة العالمية في ظل سيادة المنافسة التامة المصحوبة بشروط السوق الحر، وإزالة الحواجز والقيود والمعوقات غير الصريحة والمتمثلة في وسائل الحماية الرمادية، آلتي تحد من تحرير التجارة العالمية، من شأن ذلك تعظيم الإنتاج العالمي، وتحقيق الفرص للمزيد من الرفاهية، وبالتالي زيادة حجم التجارة العالمية، مما يساهم ذلك في تحقيق الأرباح لجميع المشاركين في التبادل التجاري العالمي، وإمكانية تحقيق التخصص وتقسيم العمل عالمياً على أساس الميزة النسبية لتكاليف الإنتاج، وكذا إمكانية حصول المستهلك في

أي مكان بالعالم على السلع والخدمات بأفضل الأسعار وذات جودة عالية.هذا بالإضافة إن حرية انتقال السلع والخدمات وكذا الموارد الاقتصادية، مع إزالة القيود والمعوقات على النشاط العالمي، من شأنه أن يحقق التوظيف الأمثل للموارد عالمياً، من خلال المنافسة العالمية، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق عوائد أفضل من تلك الموارد.

كما تكمن أهم المبررات العامة للأخذ بالعولمة في:إن تحرير التجارة العالمية وما يتبعهما من الشفافية، من شأنه توفير قواعد أفضل للتعامل الدولي، هذا بالاضافه إلى إمكانية التنبؤ بالظروف الاقتصادية على كافةالمستويات والأصعدة المحلية والإقليمية والدولية والعالمية.

تشير التقديرات الأولية أن الناتج العالمي سيزيد بحوالي ٣٠٠مليارد ولارسنوياً ،نتيجة لتحرير التجارة العالمية،مما يساهم ذلك في خروج الدول المتقدمة من حالة الكساد والركود آلتي تعانى منهما منذ بداية التسعينات، مما يعود بالفائدة على الدول النامية. من المعروف أن مستوى النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة، يعتبر من العوامل الرئيسية لزيادة الطلب على صادرات الدول النامية، فكلما زادت معدلات النمو الاقتصادي للدول الصناعية المتقدمة، كلما زاد مستوى الطلب على صادرات الدول النامية وبالتالي يزداد معدلات النمو الاقتصادي لها.

وفيما يلي سيتم التناول بإيجاز لأهم مقومات العولمة، والمتمثلة في الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة ، والتحولات الحادثة في نظام النقد العالمي .

١-٢-١ - الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجـــات)

ترجع البدايات الأولى لشاءت الجات إلى ما تعرض له الاقتصاد العالمي للعديد من المشاكل والصعاب خلال فترة الكساد العالمي الكبير مع بداية الثلاثينات من القرن العشرين، و ما خلفته الحرب العالمية الثانية، حيث أدى ذلك إلى تدهور التجارة الدولية. مما أدى سعى الحلفاء لإيجاد وسائل لإزاحة العوائق التي تقف أمام طريق التجارة الدولية، وإنشاء نظام لتحرير التجارة بين الدول. من خلال التوجه الدولي في أعقاب الحرب العالمية

الثانية أن تقوم ثلاث مؤســـسات عالمية تتولى إعادة تنظيم وترتيب مجريات التعاون الدولي ،إحداها البنك الدولي والثانية صندوق النقد الدولي و الثالثة منظمة التجارة العالمية .

ففي عام ١٩٤٧ عقد مندوبو ٥٣ دولة مؤتمراً دولياً للتجارة والتوظف في مدينة هافانا بكوبا لمناقشة أوضاع التجارة الدولية وحل المشاكل والصعاب التي تواجهها تلك الدول، حيث تم في ذلك المؤتمر التوقيع على إنشاء منظمة التجارة العالمية ، بالرغم من ذلك إلا أن هذه المنظمة لم ترى النور ولم تظهر إلى حيز الوجود نتيجة لعدم مصادقة الولايات المتحدة الأمريكية عليها في حينه، بالرغم إن مسودة ميثاق هذه المنظمة ذات طابع طموح. نتيجة لعدم المصادقة اجتمع ممثلو ٢٣ دولة في عام ١٩٤٧ في مدينة جنيف بسويسرا، لأجراء مفاوضات حول التعرفة الجمركية، حيث تم التوقيع على اتفاقية بهذا الشأن والتي سميت بالاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة General Agreement on Tariffs and Trade ويطلق عليها اختصاراً بكلمة الجات GATT.

ويجدر الإشارة بأن الجات شهدت خلال مسيرتها ثمان جولات من المفاوضات أسفرت عن نتائج

هامة خاصة الجولات الثلاث الأخيرة (كنيدى، طوكيو، أورجواي)،حيث أثرت جولتي كنيدى، وطوكيو على اتجاهات ومعدلات نمو التجارة الدولية في العقود الثلاثة الماضية، أما جولة أورجواي تعتبر أكثر جولات الجات طموحاً حيث شملت مفاوضاتها الجوانب التالية: التجارة الزراعية، المنسوجات، حماية الملكية الفكرية، النفاذ إلى الأسواق، وتسوية المنازعات والمسائل التأسيسية، وأخيراً الموافقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية.

شكل توقيع اتفاقيه الجات مع بداية منتصف التسعينات أحد المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة، بقيام منظمة التجارة العالمية World Trade Organization والتي يطلق عليها (WTO(،والتي بدأت ممارسه أعمالها مع بداية ١٩٩٥.تعتبرالجات حجر الزاوية في عملية تحرير التجارة الدولية، في حين تعتبر منظمة التجارة العالمية أحد الأعمدة الرئيسية الفاعلة في عملية العولمة، التي تـــتشكل بجانب البنك وصندوق النقد الدوليين أضلاع المثلث الرئيسية الذي يقوم عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

١ –٢–١–١ – أهـــداف الجـــات

يتركز الهدف الأساسي لاتفاقية الجات في تمكين الدولة العضو"النفاذ إلى الأسواق"، وتتمثل أهداف الاتفاقية في: رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء، السعي نحو تحقيق مستويات التوظف الكامل، تنشيط الطلب الفعال، رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي، الاستغلال الأمثل

للموارد الاقتصادية العالمية، تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات، خفض الحواجز الكميه والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية، إقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولة .

١–٢–١– ٢ – المبادئ الأساسية للجـات

ترتكز اتفاقيه الجات على خمسة مبادئ أساسيه هي: مبدأ عدم التمييز (الدولة الأولى بالرعاية)الذي يعنى عدم التمييز بين الدول الأعضاء في الاتفاقية بمنح الرعاية أو المزايا الخاصة، في حالة منح ميزة تجارية لإحدى الدول الأعضاء من قبل دولة عضو أخرى فأن هذه الميزة يستفيد منها بقية الأعضاء دون مطالبة أو اتفاق جديد. ويســتثنى من هذا المبدأ الحالات الثلاث الآتية: الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة في الدول النامية حتى تقوى على المنافسة الدولية، والعلاقات التفضيلية التي تربط بين الدول الصناعية وبعض الدول النامية التي كانت قديماً مستعمرات لها، وكذا الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الدولية، حيث تعفي الدول الصناعية من هذا المبدأ إذا ما ربط بينها تكتل اقتصادي، بشرط أن تكون هذه الدول منتمية إلى إقليم جغرافي معين، كما يتسع نطاق هذا الإعفاء بالنسبة للدول النامية المتكتلة اقتصادياً دون تطبيق شرط الانتماء إلى إقليم جغرافي معين.

وكذا مبدأ المفاوضات التجارية الذي يقصد به أن يكون التفاوض هو الأداة الأساسية لحل المنازعات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية. ومبــدأ الشفافية الذي يعنى الاعتماد على التعرفة الجمركية كأداة للحماية وليس على القيود الكمية كحصص الاستيراد، ويستثنى من هذا المبدأ الحالات الآتية: حالة الدول التي تواجه عجزاً حاداً في

موازين مدفوعاتها، السماح في حالات خاصة مبررة باستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية، حالة الزيادة الطارئة في الواردات من سلع معينة، وبالقدر الذي يهدد الإنتاج المحلى بخطر جسيم، وعلى الأخص بالنسبة للصناعات الوليدة وهذا ما يعرف بالشرط الوقائي.

هذا بالأضافه إلى مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية الذي يقصد به منح الدول النامية الأعضاء في الاتفاقية مزايا تجارية تفضيلية في علاقتها مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف تنشيط حركة التنمية الاقتصادية في الدول النامية.وأخيرا مبـــــدأ التبادليـــــــة الذي يعنى بضرورة قيام الدول الأعضاء بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها، ويتم ذلك من خلال مفاوضات متعددة الأطراف، بحيث يقابل كل تخفيض من الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما تخفيض مقابل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها الدول الأعضاء. والنتائج التي توصلت إليها المفاوضات تُعد ملزمة لكل دولة، ولا يجوز إجراء أي تعديلات عليها إلا في إطار مفاوضات جديدة ويستثنى من ذلك: حماية الصناعات الوليدة في الدول النامية حتى تكون قادرة على المنافسة الدولية، ترتيبات المنتجات متعددة الأطراف مثل المنسوجات القطنية.

مما لا شك فيه إن تحرير التجارة سيعود بالنفع على اقتصاديات دول العالم بطريقتين هامتين ، فأولا عندما يتم خفض الرسوم الجمركية وتتغير الأسعار النسبية فإن الموارد يعاد تخصيصها للأنشطة الإنتاجية التي تزيد الدخل القومي،و ثانياً ستشاء منافع اكبر بكثير في المدى الطويل مع تكيف الاقتصاديات مع الابتكارات التكنولوجية ، والهياكل الإنتاجية الجديدة ، وأنماط المنافسة الجديدة ، وستظل أهمية هذه المكاسب في المستقبل على ما كانت عليه في الماضي .ومما لاشك فيه أن اتفاقية الجات من خلال منظمه التجارة العالمية سوف تقوى إمكانات النمو لكافة دول العالم وعلى وجه الخصوص الدول النامية، خاصة الدول التي تنتهج سياسات تجاريه انفتاحية.

يمكن القول إن تحقيق الآثار الكاملة أو آثار التوازن الكلى لعملية تحرير التجارة الدولية وعلى الأخص الزراعية منها يقتضي مرور فترة طويلة، وأن الآثار السلبية المتوقعة بل والمؤكدة التي ستلحق بالدول النامية في المدى القصير سيقل حجمها بدرجة كبيرة في

المدى الطويل لأن ارتفاع الأسعار النسبية لسلعة معينة يترتب عليه انتقال للموارد من قطاع لآخر وينجم عن ذلك خفض للأسعار في المدى الطويل.

سوف تتركز المنافع المتحققة للدول النامية حيال تحرير التجارة العالمية في: تزايد كفاءة استخدام الموارد المحلية، تحقيق وفورات الحجم في الإنتاج، تحويل التكنولوجيا المصاحب للانفتاح الاقتصادي والتعاون العالمي المتزايد. وعلاوة على ذلك فان ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وفتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجات البلدان النامية سوف يحسن البيئة الخارجية التي تواجه تلك البلدان. ومن حيث المبدأ، فان هذا المنافع سوف تحسن أداء البلدان ذات النمو المنخفض، وإن كان ذلك يتوقف بدرجة كبيرة على نجاح سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبعها تلك الدول، والاستفادة من الفرص التجارية الجديدة المتاحة والممنوحة لها.

يجدر الإشارة إن المنافع الصافية التي ستعود على الدول النامية تتوقف على : الفرص المتاحة لدخول أسواق الدول المتقدمة، وإنهاء التفصيلات التجارية، مدى تأثر جوانب الكفاءة والتوزيع في اقتصادياتها بالتغيرات في الأسعار النسبية وعلى الأخص في قطاع الزراعة بعد إلغاء الدعم أو تخفيضه، وكذا الانخفاض التدريجي لأشكال التدخل في الأسواق. من المتوقع حيال ذلك ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية خاصة القمح والحبوب الأخرى وكذا السكر والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها ، التي تعتبر منتجات محمية حاليا بشدة في الدول الصناعية، نتيجة لانخفاض الإنتاج في تلك البلدان خلال السنوات القادمة، وبالتالي فأن الأثر المتوقع على الدول النامية المصدرة الصافية للمنتجات الغذائية سيكون إيجابياً، وحافزاً للدول المستوردة من خلال سعيها في التوسع في الإنتاج للسلع المستوردة .

وفي المقابل سوف تتأثر معظم الدول النامية في المدى المتوسط والطويل سلباً بانتهاء بعض التفضيلات التجارية التي كانت ممنوحة لها، وهبوط معدلات تبادلها التجاري، وتزايد حقوق الملكية الفكرية، بالرغم من ذلك إلا أنه من المحتمل أن تتحقق المنافع الناجمة عن فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول النامية، و مكاسب أكبر من النتائج المترتبة على تلك الآثار السلبية،إلا إن الأثر النهائي لتحرير التجارة العالمية

سوف يتوقف على مكاسب الإنتاجية في قطاعات عديدة، وهى المكاسب التي ستنجم عن تحقيق وفورات الحجم، وتحويل التكنولوجيا نتيجة لتزايد التشابك العالمي، وأثر تزايد التجارة على الاستثمار، بعد توسع الأسواق، كما أنه من المحتمل أيضاً أن تقوى الثقة فيزداد تبعاً لذلك الاستثمار الأجنبي في الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

هناك من الآراء العديدة تعضد أهمية منظمة التجارة العالمية للدول النامية خاصة في المدى الطويل، نتيجة للأحكام الخاصة والتفضيلية التي تم وضعها لصالح الدول النامية بهدف تقليل الآثار السلبية التي ستلحقها حيال تحرير التجارة العالمية، بالإضافة أن التخفيضات الجمركية التي اتبعتها الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية لا تختلف عنها بالنسبة للدول الأخرى، وبالتالي فان الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية سوف تستفيد جميعاً من خلال القواعد الخاصة بالخدمات، ومراجعة الأنظمة والقوانين المتعلقة بالتبادل التجاري وحل المنازعات، وهذا يقلل ما ينادى به البعض أن الدول النامية سوف تتضرر نتيجة لإلغاء نظام التفضيلات العام، ومحدودية المزايا التي تتمتع به الدول النامية.

١-٢-٢-التحولات الحادثة في نظام النقد العالمي

معظم القرون الماضية كانت تبدأ بل وتتحدد بأحداث تاريخية أو بأحداث فلكية، وعكس الحال بالنسبة للقرن الحادي والعشرون، حيث سيبدأ مع بداية استخدام اليورو (Euro)، فاليورو ليس مجرد عملة ورقية سيكتفي الحال بها بالتداول، بل سيترتب عليها مجموعة من التحولات الاقتصادية والسياسيه ليس على مستوى دول الاتحاد الأوربي فقط بل على مستوى العالم بأسره، وذلك لما لتلك الدول من ثقل في التجارة العالمية. حيث تشكل منطقة اليورو وحدها كتلة اقتصادية كبيرة على المستوى العالمي حيث بلغت حصتها خلال عام ١٩٩٧ من الناتج المحلى الإجمالي العالمي ،والتجارة العالمية نحو ٢٠%، ١٩% على التوالي.

استمر الاتحاد الأوربي في حالة استنفار تام طوال السنوات الخمس التي سبقت إطلاق اليورو مع بداية عام ١٩٩٩، حيث تم العمل به من قبل الدول الأعضاء بالاتحاد الأوربي، ليحل محل ألا يكو (بدأ العمل بها كوحدة حسابيه منذ عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٩٨م كوحدة تقديه، وسيتم سحب العملات الوطنية لدول الاتحاد الأوربي خلال

النصف الأول من عام ٢٠٠٢. بعد التعامل باليورو بدأ الاستنفار في بقية دول العالم، نتيجة لما تؤكده العديد من المؤشرات الاقتصادية والسياسية بأن الدولار سوف يبدأ بفقدان سلطته في الاقتصاد العالمي، وكذا الأسواق العالمية، فمع إطلاق اليورو ينشأ نظام نقدي عالمي ثلاثي الأقطاب: قطب اليورو، قطب الدولار، قطب ألين. سوف يترتب على إطلاق اليورو العديد من الآثار، ليس فقط آثار نقدية ومالية فحسب، بل أيضاً آثار اقتصادية وسياسية، ولن يقتصر تأثيره على المجتمع الأوربي بل سيتأثر العالم كله بأثره، وسوف ينعكس التعامل باليورو على كافة الأسواق العالمية، نظراً لما لدول الاتحاد الأوربي من ثقل في التجارة العالمية.

تعتبر التحولات في نظام النقد الأوربي والمتمثلة في إطلاق اليورو الرد الصحيح على تحديات المقتصدات المتجه نحو العولمة، فاليورو يختلف عما هو الحال بالنسبة للدولار الأمريكي الذي تحول من عملة وطنية إلى عملة عالمية، لان اليورو أول عملة غير وطنية في تاريخ النقود، لأنه يتكون من سلة عملات لمجموعة من الدول لها وزنها في الاقتصاد العالمي، وهذا ما يتميز به اليورو بالمقارنة بالدولار.

حتى يمكن أن تتصف عمله ما بالعملة المعولمة أو تقوم بوظائف النقود العالمية، يجب أن تقوم بوظائف رئيسية هي: أن تكون عمله احتياطات دولية وتعتمد عليها معظم البنوك المركزية في كثير من دول العالم في تكوين جزء كبير من احتياطاتها، أن تكون وسيلة للتبادل وتسوية المبادلات التجارية العالمية، أن تستخدم كوحدة حسابية ومقياس للقيمة في الأسواق العالمية، أن تكون وسيلة للتبادل في الأسواق المالية والصرف العالمين، وأخيراً أن تمثل نسبة كبيرة في وحدة حقوق السحب الخاصة. وحتى يمكن أيضا أن يطلق على عملة ما بأنها عمله معولمة، ويمكنها القيام بذلك، فإن الأمر يتطلب أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط والعوامل في العملة ذاتها، وأيضاً في اقتصاد البلد المصدر لها. فتمثل تلك الشروط في: مجموعة العوامل المتعلقة بالخصائص الاقتصادية للبلد المصدر للعملة من حيث حجمه الاقتصادي وحصته في التجارة العالمية وكذا الاستثمارات العالمية، فكلما كانت حصة ذلك البلد كبيرة في التجارة العالمية كلما كان الطلب على عملته كبيرة، وأيضاً توفر الثقة في قيمة العملة في أداء التضخم للبلد المصدر لها.

حتى يمكن أيضاً أن تكون العملة معلومة مقياساً للقيمة ووحدة حساسية دولية يجب أن تكون لها قيمة مستقرة، لأن التضخم المتزايد يسبب حالة من عدم اليقين وعدم الثقة في الاقتصاد وقيمة العملة. كما أن الأمر يتطلب حيال العملة المعولمة توفر الثقة في الاستقرار السياسي في البلد المصدر لها، وكذا توفر أسواق مالية متحررة وواسعة وعميقة في البلد المصدر للعملة، فالأسواق المالية المتطورة تساهم في زيادة الطلب الدولي والعالمي على عملة البلد الذي تتوافر فيه أسواق مالية من هذا القبيل.

مع بداية التعامل باليورو في الأسواق العالمية، هناك سؤال يطرح نفسه: هل سيؤدى انطلاق اليورو والتعامل به إلى استقرار النظام النقدي والاقتصادي العالميين الجديدين، وتقليل المخاوف من الاتجاه نحوالعولمة خاصة فيما يتصل بالدول النامية التي تأتى في مقدمتها البلدان العربية.

وللإجابة على ذلك سنرد بشيء من التفصيل آثار انطلاق اليورو والتعامل به على النظامين النقدي والاقتصادي العالميين في المجالات الآتية :

١-٢-٢-١- مجال التبادل التجاري العالمي

مع انطلاق اليورو وبداية التعامل به في دول الاتحاد الأوربي ، سيشكل على الأرجح إجمالي حجم التعاملات التجارية العالمية التي تتم بعملات دول الاتحاد الأوربي، ونظرا لأن صادرات دول الاتحاد الأوربي إلى العالم الخارجي تمثل نحو ٣٠% من الصادرات العالمية، الأمر الذي يعنى أن اليورو سيحرز تقدماً كبيراً منذ البداية نظراً للوزن الذي يملكه الاتحاد الأوربي في الاقتصاد العالمي، هذا بالإضافة أن التجارة البينية بين دول الاتحاد ستتم أيضاً باليورو.

من المتوقع أن يحل اليورو محل الفرنك الفرنسي كعملة تسعير ودفع واحتياطي في دول غرب أفريقيا ووسطها، كما سيحل اليورو أيضا محل المارك الألماني في دول أوربا الشرقية والوسطى التي ترتبط عملاتها بالمارك الألماني، الأمر الذي سيجّعل مجموعة تلك الدول أكثر ارتباطاً باليورو، وذلك نظراً للنمو المطرد في حجم التبادل التجاري بينها ودول الاتحاد الأوربي. كما أن دول حوض البحر الأبيض المتوسط التي ترتبط معظمها

باتفاقيات الشراكة الأوربية المتوسطية، سوف تعتمد على اليورو كعملة دفع وتسعير واحتياطي. كما أنه من الأرجح أن الدول النامية المصدرة للنفط وخاماته المختلفة، سوف تسعر صادراتها من تلك السلع إلى دول الاتحاد الأوربي باليورو، الأمر الذي سوف يؤدى إلى تفكك العلاقة بين الدولار وتسعير النفط في السوق الأوربية على الأقل، بينما سوف تتراجع على وجه التأكيد سوق الدولار في الأسواق الأوربية بعض من قوته، ووضعاً هذا من شأنه سيؤدى إلى تراجع دور الدولار كوسيلة تبادل وبالتالي تقليل الطلب عليه، مما يساهم ذلك إلى حدوث توازنات لصالح عملات الدول النامية نتيجة لتخفيض الوزن النسبي للدولار في الاحتياطات وفي التعاملات الدولية.

١-٢-٢-٢- في مجال الاحتياطات العالمية

من معروف أن البنوك المركزية لدول العالم المختلفة تحتفظ باحتياطات من العملات الأجنبية ، بهدف التدخل في سوق الصرف حتى تحافظ على استقرار سعر الصرف في مقابل عملاتها الوطنية، وفي سد الاحتياجات الاستيرادية من السلع والخدمات، وبالتالي فان إيجاد عمله احتياطه مستقرة مثل اليورو سيؤدى إلى الاعتماد عليها كمستودع للقيمة، وسيتطلع بدور مهم كعملة احتياط في البنوك المركزية لدول العالم. ولما يتمتع به اليورو منذ بداية إطلاقه والتعامل به من مميزات مكنته القيام بوظائف النقود العالمية و منافساً قوياً للدولار في الاحتياطات العالمية الذي كان يشكل أهم عملة احتياط في البنوك المركزية لدول العالم المختلفة، فحوالي ٦٠% من احتياطات العالم كانت بالدولار.

يمكن القول أن عقد الصفقات التجارية خلال السنوات القادمة بين دول الاتحاد الأوربي ودول العالم، وتقديم القروض والمنح من المتوقع أنها ستتم باليورو، وأيضا قيام المستثمرين في مختلف دول العالم بتحويل جزء من أموالهم المودعة بالدولار إلى العملة الجديدة اليورو. سيتيح كل ذلك زيادة التعامل باليورو على نطاق واسع في مجال المعاملات التجارية العالمية، الأمر الذي من شأنه سيؤدى لأن تزيد البنوك المركزية لدول العالم من احتياطاتها من اليورو، وبالتالي فإنه من المتوقع أن معظم دول العالم سوف تبدأ

بالتخلي عن بعض احتياطاتها من الدولار والذهب وكل ذلك سيساهم في تراجع قيمة الذهب والدولار في الأسواق العالمية.

١-٢-٢-٣- في مجال الأسواق المالية والصرف العالمية

مع بداية التعامل باليورو سيصبح العملة الو حيده للمحافظ الاستثمارية ، وكذا عملة التعامل الرئيسية في أسواق المال الأوربية بدلاً من العملات الوطنية لدول الاتحاد الأوربي الخمسة عشر، وذلك نتيجة لاندماج أسواقها المالية، الأمر الذي سيؤدى إلى تخفيض تكاليف الصفقات المالية التي ستتم بين دول العالم ودول الاتحاد الأوربي، وكذا الحد من تعدد أسعار الفائدة، وزيادة عرض الأصول المقومة بالعملة الجديدة.

١-٢-٢-٤- في مجال وحدة حقوق السحب الخاصة

مما لاشك فيه أن بداية التعامل باليورو في مختلف الأسواق العالمية باعتباره عملة واحدة لخمسة عشر دولة أوربية، نظراً لأن وحدة حقوق السحب الخاصة تتكون من سلة لخمس عملات هي: الدولار الأمريكي ٤٠%، ألين الياباني ١٧% المارك الألماني ٢١%، الفرنك الفرنسي ١١%، والجنيه الإسترليني ١١% ، وبالتالي فانه بعد صدوره ستصبح سلة العملات لوحدة حقوق السحب الخاصة تتكون من ثلاث عملات تأتى في مقدمتها اليورو ٤٣%، وهذا سيؤثر حتماً على موقع الدولار الأمريكي بالنسبة لوحدة حقوق السحب الخاصة وموقعه في صندوق النقد الدولي.

١-٢-٢-٥- في مجال التفاوض الدولي

بعد إطلاق اليورو والتعامل معه في الأسواق الدولية والعالمية ، وتأسيس البنك المركزي الأوربي الذي أوكل إليه وضع السياسة النقدية والمالية للاتحاد الأوربي، وذلك ما يجعل صندوق النقد الدولي لن يتشاور بعد الآن مع الحكومات الأوربية كلاً على حدة، فيما يتعلق بالقضايا النقدية والمالية بل مع البنك الأوربى المركزى ، وهذا ما يخلق موقفاً قوياً لدول الاتحاد الأوربي مع صندوق النقد الدولي وجعلها دائماً في موقف قوة.

الفصل الثاني
الآثار الاقتصادية والانعكاسات الاجتماعية للعولمة

تمـــهيـــد :

مما لاشك فيه أن الآثار الاقتصادية للعولمة على المستوى الاقتصادي العالمي، سوف تختلف بشدة على مستوى المناطق ومجموعات الدول المختلفة من منطقة لأخرى، كما أن العوائد والأرباح والخسائر سوف تتوزع بدرجات مختلفة على مناطق ومجموعات دول العالم. أشارت التقديرات الأولية أن تحرير التجارة العالمية سيؤدى حتماً إلى زيادة الناتج العالمي وكذا الأرباح العالمية، فيما يختص بالزيادة المتوقعة في الناتج العالمي ، سيصل نصيب الدول النامية لنحو ٢٥% ،وان الدول النامية إذا استمرت في تحسين سياستها فإن نصيبها من الناتج العالمي يمكن أن يرتفع من ٤٣%فيعام١٩٩٦ إلى ٥٠%مع بداية الألفية الثالثة، وذلك نتيجة إن التجارة في السلع والخدمات تنمو بضعف سرعة نمو الناتج المحلى الإجمالي على الصعيد العالمي في التسعينات، وقفزت حصة البلدان النامية فيها من ٢٣% إلى قرابة ٣٠%.

يتوقف استفادة أو ماسوف تحصل عليه كل دولة على قدرتها تطوير اقتصادها القومي، وإعادة تخصيص مواردها، بحيث تزيد قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية أو على الأقل في أسواقها المحلية. وفيما يختص بالزيادة المتوقعة في الأرباح العالمية للتجارة، بالرغم من التباين الشديد للعديد من الدراسات لتقديرات الأرباح المتوقع الحصول عليها من التجارة العالمية حتى عام ٢٠٠٥، إلا أن تلك الدراسات اتفقت أن المكاسب المتوقعة وعلى الأخص المرتبطة بالمدى القصير والمتوسط سوف تتركز في البلدان الصناعية المتقدمة وأن الرابح الرئيسي حيال ذلك يأتي في المقام الأول الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان ودول الاتحاد الأوربي يليهما دول جنوب شرق آسيا والصين، ثم بعض دول أمريكا اللاتينية، وأخيراً مجموعة الدول النامية، وإن كانت الدول النامية تختلف من مجموعة

لأخرى (مجموعة الدول النامية المندمجة عالمياً، المتوسطة، الفقيرة)، وأن تلك المجموعات المختلفة للدول النامية ستلحقها جميعاً العديد من الآثار المباشرة وغير المباشرة والناتجة من العولمة بدراجات متفاوتة .

٢-١-١- الآثار الاقتصادية المباشرة

إن الآثار الاقتصادية المباشرة للعولمة على الدول النامية، تأتى عن كون تلك الدول بأن عليها الاندماج في الأسواق العالمية، وأن تتعامل معها سواء رغبت أم لم ترغب، مع معطيات ومتطلبات تلك الأسواق وشروطها الجديدة، وبدون إبداء أي آراء أو مقترحات، وذلك كأمر واقع ليس أمام الدول النامية خيار آخر.من المعروف إن الدول النامية تتباين فيما بينها من حيث الاندماج في الأسواق العالمية بمعطياتها وشروطها الجديدة، وبالتالي فان الآثار الاقتصادية المباشرة الناتجة من العولمة التي ستلحق بها سوف تتباين من منطقة نامية لأخرى، وكذا مجموعة دول نامية لأخرى نامية. انه من خلال انفتاح الأسواق وتكاملها، وكذا الانسياب الحر لرؤوس الأموال، وبالتالي هناك مناطق سوف يتحقق لها منافع كبيرة، ومناطق تحقق منافع نسبية متوسطة، بينما مناطق أخرى من المتوقع أن تحقق خسائر واضحة للعيان في مقتصداتها.

أوضح البنك الدولي في أحد تقاريره، لقياس درجة اندماج مقتصدات الدول النامية في الأسواق العالمية، ومدى نجاحها في عملية العولمة، إن عدد الدول النامية البالغ ٩٣ دولة، هناك ١٢ دولة نامية (١٦%) استطاعت الاندماج بدرجة عالية في الاقتصاد العالمي، لاعتبار أنها دول ذات دخل مرتفع، وبالتالي تستطيع أن تحقق منافع كبيرة من جراء العولمة. كما أن هناك ٣٤ دولة نامية (٣٧%) بلغت موقع متوسط من الاندماج بالأسواق العالمية، وبالتالي يمكنها أن تحقق منافع متوسطة من العولمة. وفي المقابل فان باقي الدول النامية البالغة ٤٤ دولة (٤٧%) التي تضم مليار من البشر يمثلون قرابة ربع سكان العالم، لم تحقق اندماجاً يذكر في الأسواق العالمية، وبالتالي ستواجهها خسائر فادحة من جراء العولمة في كافة المجالات والمستويات عامة وعلى وجه الخصوص في المجال الاقتصادي.

يتضح مما سبق إن الآثار الإيجابية للعولمة ستتركز في المقام الأول لصالح الدول الصناعية جميعها، وسيكون هناك من الإيجابيات إلى حد ما لصالح عدد قليل من الدول النامية (١٦%) وعلى وجه الخصوص الدول التي بدأت مبكراً الأخذ ببرامج سياسات الإصلاحات والتكيف الهيكلي في مقتصداتها القومية، وهى تلك الدول النامية الكبيرة التي تتميز باحتمالات كبيرة لنمو أسواقها بالمستقبل، ولامتلاكها إمكانات تكنولوجية متنامية، يأتي في مقدمة تلك الدول كلاً من: الصين، البرازيل، إندونيسيا، ماليزيا ،بالإضافة إلى بعض دول شرق أوربا مثل: المجر، بولندا، التشيك، وسلوفاكيا وذلك لقربها من دول الاتحاد الأوربي، حيث يتيح لها ذلك دعماً اقتصادياً وسياسياً من قبل دول الاتحاد الأوربي.

أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية التي حققت موقعاً متوسطاً من الاندماج في الأسواق العالمية، فان إمكانية تحقيقها للمنافع يتوقف على سرعة إجراء عمليات الإصلاح الاقتصادي والتغيرات الهيكلية، وعلى تحقيق نمو مستقرا وتنمية شاملة ومتواصلة. أما فيما يتعلق بمجموعة الدول النامية التي لم تحقق اندماجاً يذكر في الأسواق العالمية، وهى تلك الدول الفقيرة التي لم تستطع تحقيق أي تقدماً بالأخذ بسياسات الإصلاحات والتغيرات الهيكلية في مقتصداتها القومية، فمن المؤكد أنها لن تستطيع بالاعتماد على مقتصداتها خلال السنوات القادمة أن تحقق اندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حتى وإن أمكن ذلك في المدى الطويل وبمساعدة الدول الصناعية المتقدمة، وذلك لأن صادرات مجموعة تلك الدول النامية لن تستطيع أن تحقق القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية والعالمية.

٢-١-٢- الآثار الاقتصادية غير المباشرة

ترجع الآثار الاقتصادية غير المباشرة للعولمة على معظم الدول النامية إلى عمليات الإصلاحات والتغيرات الهيكلية التي سارت عليها الدول المتقدمة وتسير عليها بعض الدول النامية، حتى تتوائم مع معطيات وظروف وشروط وقواعد النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مما سيترتب على ذلك تغيراً في نمط العلاقات الدولية بين دول العالم، فبدلاً من صور وأنماط التعاون الاقتصادي التي سادت في السابق مثل: مساعدات التنمية، إمكانية نقل التكنولوجيا، التي كانت تقدم من قبل الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فان الظروف

الاقتصادية العالمية الجديدة سوف تسود من خلال العلاقات التنافسية للحصول على الأسواق العالمية، والاستثمارات، وفرص العمل، وتقل بدرجة كبيرة مساعدات التنمية بل وقد تصبح في خبر كان.

يتضح مما سبق أن الآثار الاقتصادية غير المباشرة على الدول النامية نتيجة لتنامي العولمة ، تتركز في التغيرات الحادثة للعلاقات الناتجة من اختلاف رؤية وسياسات الدول المتقدمة تجاه الدول النامية، التي سيترتب عنها تغيراً في علاقات التعاون الدولي من حيث كمها ونوعها. فالاتجاه السائد الآن للدول المتقدمة المانحة لمساعدات التنمية التي كانت تقدم للدول النامية، خاصة من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي واليابان، هو اتجاهها نحو التقليل والتقليص بل وإلغاء تلك المساعدات. أما من حيث نوعية علاقات التعاون الدولي، فان الاتجاه الآن هو لربط تلك المساعدات باستخدامات معينة تحددها الدول المانحة بما يحقق لها العديد من المنافع، أو من خلال اتفاقات شراكه تحقق لها مزايا تسويقية ومنافع أخرى عديدة بما يخدم أهدافها وطموحات توجهاتها السياسية والاقتصادية.

٢-٢- الانعكاسات الاجتماعية للعولمة :

تعددت الدراسات والبحوث وكذا التقارير التي تناولت قضية العولمة من جوانب وزوايا عديدة تفرقة ما يثير اهتمام الكثير، يكاد المرء يحار في كيفية الإلمام بالعولمة أو فهم حقيقتها، خاصة أن معظم تلك الدراسات عادة ما ركزت في تحليلها على جانب معين لآثار العولمة مثل الجانب الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإعلامي...الخ، وبالتالي أصبح يوجد ما يشبه التخصص في تناول موضوع العولمة. وعكس الحال بالنسبة لهذه الدراسة التي حاولت أن تتناول موضوع العولمة من خلال أهم المتغيرات التي تعتبر العامل الرئيسي في ظهور العولمة وتناول ذلك من أهم الجوانب التي يأتي في مقدمتها الجانب الاقتصادي والانعكاسات الاجتماعية ، مع الأخذ في الاعتبار المنهجية العلمية والتسلسل المنطقي وبعض العمق في التحليل.

هناك العديد من الدراسات والآراء في مجملها حملت النقد العنيف للعولمة وطغيانها المدمر خاصة فيما يتصل بالجانب الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي، وإساءتها للبيئة، إلا أن تلك الدراسات والآراء لم تستخدم النتائج التي توصلت إليها لطرح بديل للعولمة. بل بالنقد العنيف للعولمة، إلا أن هناك من المؤلفات التي يأتي في مقدمتها مؤلف "**فخ العولمة**"-"الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"- ،الذي يعتبر وجهة نظر مختلفة للأحاديث والأفكار الملتهبة حول العولمة، وذلك لامتلاكه رؤية إنسانية حميمة تدافع عن كرامة الإنسان وحقوقه في هذا العالم الذي أصبح متوحشاً. ، وبالرغم من ذلك، إلا أن العولمة ستعود بفوائد على دول العالم بما فيها الدول النامية إذا ما استطاعت مقتصداتها أن تتوائم والمتغيرات الدولية وكذا المستجدات على الساحة العالمية.

وفيما يلي أهم الانعكاسات الاجتماعية للعولمة.

- إن الطروحات التي ستنتج مع نمو العولمة هو تزايد تركز الثروة، واتساع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له، حيث أن هناك حوالي ٣٥٨ من البشر والذي يطلق عليهم بالمليارديرات الذي يمكن أن يكونوا سكان إحدى العمارات – يملكون ثروة تماثل ما يملكه ٢,٥ مليار من البشر، أي قرابة عن نصف سكان الأرض. وأن هناك نحو ٢٠% من دول العالم تستحوذ على نحو ٨٥% من الناتج الإجمالي والتجارة العالمية، ومجموع المدخرات العالمية. هذا التفاوت القائم بين الدول يواز يه تفاوت آخر داخل كل دولة، حيث تستأثر قلة من السكان بالشطر الأعظم من الدخل والثروة الوطنية، في حين يعيش السواد الأعظم من السكان على الهامش. هذا التفاوت الشاسع في توزيع الدخل والثروة سواءً على الصعيد العالمي أو الدولي أو الإقليمي أو المحلى، لم يعد بالأمر المزعج، بل بات من وجهة منظري العولمة مطلوباً في حلبة التنافس العالمي الضاري، وبالتالي سيادة قانون الغاب.
- إن المصطلحات الهامة التي شغلت ساحات الفكر والعمل طويلاً مثل: العالم الثالث، التحرر، حوار الشمال والجنوب، والتنمية الاقتصادية، لم يبق لها في دنيا

العولمة شئ يذكر، وهذا يعنى أن العالم المتقدم أصبح يتجاهل بدرجة كبيرة مشكلات الدول النامية، خاصة مشكلة القارة الأفريقية. كما أن نموذج الحضارة الذي ابتكرته دول غرب أوربا في السابق لم يعد صالحاً لبناء المستقبل، أي لبناء مجتمعات قادرة على النمو والانسجام مع البيئة، وتحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل، وأن الدعاية المفرطة لهذا النموذج كان جزء من الحرب الباردة وبالتالي فان هذا النموذج يجب أن يوضع في متحف الأسلحة القديمة ، يشار إليه كأثر تأريخي .

- إن العولمة ستؤدى إلى انصهار مختلف الاقتصاديات الوطنية والإقليمية والدولية في اقتصاد عالمي موحد، بل الحقيقة أن الجزء الأعظم من العالم سيتحول خلافاً لذلك إلى جزر منفصلة والى عالم يسوده البؤس والفاقة، ويكتظ بالمدن القذرة والفقيرة، وان مساعدات التنمية التي تقدم للدول النامية ستصبح في خبر كان. ومن خلال العولمة أيضاً أنه مع بداية الألفية الثالثة سيكون هناك على اكثر تقدير ٢٠% أو ما يسمى بخمس العالم (مجتمع الخمس الواحد) من السكان يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغدا وسلام، أما النسبة الباقية والمسماة بمجتمع الأربعة أخماس من السكان، يمثلون الفائض عن الحاجة لن يمكنهم العيش إلا من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير والصدقات.
- مع العولمة سيصبح مراعاة البعد الاجتماعي واحتياجات الفقراء عبءً لا يطاق، وأن دولة الرفاه تهدد المستقبل، وان كان مجرد التنازل من جانب الدول الرأسمالية أبان الحرب الباردة، لم يعد الآن له مبرر بعد انتهاء تلك الحرب. أو القول مثلاً على كل فرد أن يتحمل قدراً من التضحية ليمكنه كسب المعركة في حلبة المنافسة العالمية، أو الادعاء بأن شيئاً من اللامساواة بات أمراً لامناص منه. كما أنه مع العولمة سيحدث نمواً مطرداً لمعدلات البطالة، مما يساهم ذلك في اتساع دائرة المستهلكين المحرومين.
- إن الدعوة للانفتاح على سوق النقد والمال العالميين، عبارة عن التحول إلى أيديولوجية صارمة يجب أن يخضع لها الجميع، وإلا فقانون الغاب سيتكفل

بالعقاب، وأن جميع دول العالم تقريباً وعلى وجه الخصوص الدول النامية سوف تأخذ بذلك تحت تأثير الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية والعالمية في تطبيق سياسات الانفتاح. وحينما تبدأ دول العالم في الانصياع لتلك السياسات والخضوع لمنطق أسواق النقد والمال العالميين، ينظم الأثرياء، وأصحاب رؤوس الأموال من أبناء تلك الدول خاصة النامية منها، إلى قائمة الواضعين والمقيمين للسياسات الاقتصادية لدولهم، وكيف لا يحدث هذا وهم الآن بوسعهم استثمار أموالهم في أي مكان بالعالم. كما أن عالم اليوم بما فيه من تعاظم علاقات التشابك التجاري والنقدي العالميين، سيؤدى إلى تعميق لدرجة تقسيم العمل الدولي، وإضعاف للسلطة الاقتصادية للدولة، وهذا ما يجعل مثل هذه العودة أمراً مستحيلاً.

- إن العولمة من خلال السياسات الليبرالية الحديثة التي تعتمد عليها، إنما ترسم لنا صورة المستقبل بالعودة للماضي السحيق للرأسمالية أبان مرحلة الثورة الصناعية، وهى أمور تزداد سواءً مع السرعة التي تتحرك بها عجلات العولمة المستندة إلى الليبرالية الحديثة.
- في ضوء المخاطر المتوقعة من العولمة سيتحول حكام البلدان الصناعية المتقدمة – الذين يغالون الآن في الدعوة إلى العولمة بين ليلة وضحاها إلى الدفاع عن الحماية والأسواق الوطنية والاكتفاء الذاتي . خاصة ونحن حتى يومنا نشاهد عبر محطات التلفاز الملايين من المواطنين الأوربيين والأمريكيين والدول الأخرى يطالبون بطريقة أو بأخرى بوقف جنون العولمة، ومراعاة إنسانية الإنسان وحقوقه، وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية.

بالرغم ما سبق تناوله يؤكد خبراء الاقتصاد العالمي أن إزالة الحدود أمام السوق، يعبد الطرق أمام الدول النامية للخروج من مأزق الفقر والتخلف لتلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة، كما يؤكدون أن بوسع سكان العالم المشاركة في الإنجازات التي لم ينعم بها حتى يومنا هذا سوى مواطني البلدان الصناعية، أنه هدف نبيل لاشك ولكن هل سيتحقق، هل سيذهب ما سوف يخسره الشمال من رفاهية إلى فقراء الجنوب حقا. تكمن

الإجابة على ذلك... **لا يمكن**. ومن ثم يكون عنوان "فخ العولمة" هو نقطة البداية والنهاية لدائرة حمراء من الرفض رسمت حول اطروحات العولمة. وبالرغم من ذلك ومما تقدم يعتبر ما سبق ذكره مجرد زاوية للرؤية، لا يقطع بعدم وجود زوايا أخرى يمكن أن ننظر من خلالها للعولمة فنرى شيئاً مختلفاً.

٢-٣- العولمة والحماية

تمثل نظرية تحرير التجارة حجر الزاوية لأيد ولوجيه العولمة، آلتي في ظلها يفترض سوق المنافسة التام، الأمر الذي لم يتحقق في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وذلك لوجود وسائل الحماية الرمادية، ولوجود العديد من الدول النامية لا تتوفر لديها مقومات التوائم مع الإطار العالمي الجديد ،الذي يعزى معظمها إلى الشروط والعوائق التي سادت في السنوات الماضية والحالية التي حكمت ومازالت تحكم التجارة العالمية. منها على سبيل المثال: التوجهات الحالية التي تتعارض مع روح اتفاقية الجات وتحرير التجارة، والمتمثل في إحدى مبادئها الأساسية مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أي عدم التمييز، وأيضا سماحها بإنشاء التكتلات الاقتصادية في إطار اتفاقية الجات، ومثل هذه التكتلات يسمح من خلالها إعطاء مميزات للدول الأعضاء في التكتل لا تمنح للدول خارج التكتل، وبالتالي فان كل ذلك يفرض في الواقع عدم التكافؤ بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث ينفي ذلك فكرة وجود أساس عادل للتنافس عالمياً.

من هذا المنطلق أصبحت الأمور أصعب على معظم الدول النامية بالاعتماد على الذات، وبالتالي أن تعتمد على الدول المتقدمة على مساعدتها. وللاستدلال على ذلك مساعدة دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة واليابان لبعض الدول النامية الذي مكنها ذلك الخروج من مأزق التنمية والنمو الاقتصادي، والتحول إلى التصنيع والإنتاج الكبير، وعلى سبيل المثال لا الحصر دول جنوب شرق آسيا التي لقبت بالنمور الآسيوية، وكل ذلك لأسباب سياسية محضة لمحاربة الامتداد الشيوعي، ولولا ذلك لما استطاعت تلك الدول النهوض. كما أن الدول المتقدمة تساعد في الوقت الحاضر بعض دول الجوار للاتحاد الأوربي والمسماة بدول أوربا الشرقية، بهدف تعزيز التكتل الاقتصادي الأوربي

لمواجهة التكتل الأمريكي. لذا يمكن القول بأن الدول النامية التي تلقت ومازالت تتلقى المساعدة من جانب الدول المتقدمة تعتبر الدول الأقل تضرراً من جراء العولمة، بينما باقي الدول النامية المتوقع أن تتضرر بشدة من جراء العولمة، لعدم توفر لديها مقومات التوائم مع العولمة. وبالتالي فان الصراع من أجل الحصول على نصيب في الأسواق العالمية يعتبر لعبة سوف تكون المقتصدات الضعيفة في الجانب الخاسر لها. تم إعادة قواعد اللعبة من خلال اتفاقية جولة أورجواي، التي عمقت من عدم تكافؤ الفرص في التجارة العالمية لصالح الدول المتقدمة

إحدى الأمثلة لعدم تكافؤ الفرص تحرير قطاع الخدمات الذي يشمل قطاعات: السياحة، النقل، المواصلات، البنوك... كلها مجالات تتوفر فيها ميزة تنافسية قوية للشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة التي تمتلك أحدث التكنولوجيا. ويبدو الأمر واضحاً بدرجة كبيرة في القطاعات الإنتاجية خاصة قطاعي الزراعة والأدوية، حيث أن الأدوية والبذور المحسنة أو المكافحة البيولوجية يتم إنتاجها من خلال الشركات والمؤسسات التي تتميز بتقنية عالية وكل ذلك يقع في إطار الدول المتقدمة التي تتمتع باتفاقية حماية الحقوق الفكرية.

يتضح مما سبق عدم وجود مبدأ تكافؤ الفرص وبالتالي عدم وجود مبدأ المنافسة التامة، وان

وجد فهو لصالح الدول المتقدمة التي استطاعت أن تضع العديد من وسائل الحماية غير المعلنة وغير الواضحة والمسماة بالحماية الرمادية تلجأ إليها الدول المتقدمة من أجل إعاقة صادرات الدول النامية من النفاذ إلى أسواقها. تتمثل وسائل الحماية الرمادية في: **المواصفات والمعايير القياسية بالنسبة للسلع والخدمات، الشروط البيئية، وحماية حقوق الإنسان**... وغيرها. وهذه الوسائل بطبيعة الحال لايمكن وضعها ضمن الحواجز الجمركية أو غير الجمركية المتعارف عليها. ويندرج تحت الوسائل الحماية الجديدة – الحماية الرمادية– أنماط أخرى مثل سلاح التفتت في تطبيق المواصفات والمعايير القياسية،

استخدام مكافحة الإغراق دون مبررات حقيقية، سلاح القيود التعمدية ضد صادرات الدول الأخرى. وكل ذلك أنواع من الحماية غير الصريحة التي تستخدمها حالياً دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة خاصة بعد تأسيس منظمه التجارة العالمية.

لاحظ المهتمون بالنمو الاقتصادي العالمي والعلاقات التجارية أمرين جليلين بعد اتفاقية الجات هما: استمرار الحماية من جانب دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وأن هذه المرحلة هي بداية المرحلة الجديدة التي يمكن أن نطلق عليها بحق Neo-Protectionism تأخذ الحماية هنا صورة جديدة والمسماة بالحماية الرمادية. والأمر الثاني أن كثير من الدول النامية التي كانت في الماضي تتبع وسائل الحماية المعروفة والتقليدية، قد أكملت أو على الأقل قد انخرطت في عملية تحرير تجارتها تمهيداً للاندماج في السوق العالمي، حيث بدأت ذلك منذ الثمانينات. لذا فإن من الأهمية بمكان عند مناقشة العولمة أن نأخذ في الاعتبار بعداً أخرا هو عولمة الحماية Protectionism Globalization.

وفيما يتعلق بالإجراءات المستقبلية –من وجهة نظر الدول المتقدمة– التي ستهدد حرية التجارة العالمية بشدة، وتمثل تهديداً مباشراً على الدول النامية. تركزت تلك الإجراءات في مطلبين تطالب بهما الدول المتقدمة، في إطار مفاوضات تحرير التجارة التي تم عقدها خلال عام ١٩٩٧، تمثل المطلب الأول **في وضع حـــد أدنـــى لشروط العمل** (MWC Minimum Working Conditions)، وذلك من خلال الشكوى التي تقدمت بها الدول المتقدمة مفادها أن السماح بالشروط غير الإنسانية للعمل في الدول النامية (عمالة الأطفال، شروط العمل غير الصحية للعمال، إعطاء أجور لا تتناسب مع الحدود الدنيا للمعيشة) يشكل تمييزاً ضد المنتجين والعمال في الدول المتقدمة. الأمر الذي جعل الدول المتقدمة أن تتقدم باقتراح مفاده فرض أعباء مالية ضريبية على وارداتها من الدول النامية، كأداة للمواجهة والحد من الشروط غير الإنسانية للعمل (Social Dumping). في حين تمثل المطلب الثاني **في مراعاة واحترام الشروط البيئية.** والمبررات المساقة حيال ذلك أن تنامي حجم التجارة العالمية مع تزايد حجم الإنتاج العالمي

سوف يعملان معاً على زيادة حجم المشاكل البيئية، ومن ثم أوصت الدول المتقدمة بفرض تعريفة جمركية عامة على تجارة السلع التي تعتبر خطورتها أكبر على البيئة بهدف الحفاظ على التوازن البيئي العالمي. ومن ناحية أخرى فان هناك توصية مفادها بأن يكون لكل دولة الحق في وضع المعايير والمواصفات القياسية بالنسبة لها، تم إيضاح ذلك بأنه لا يجب أن يستغل ذلك كنوع من حماية منتجات أي دولة المنافسة الأجنبية إلا أن الأمر يظل موضع تساؤل عن كيفية تحقيق ذلك.

بالرغم من المبررات التي تساق والإيجابيات التي تحاول الدول المتقدمة إبرازها نتيجة توقيع قانون حماية البيئة في إطار منظمة التجارة العالمية، فإن الأمر يبدو جلياً في غير صالح النمو الاقتصادي والاستفادة من الميزات التنافسية لكثير من الدول النامية خاصة في المدى الطويل. يظل التساؤل قائماً عن كيف يمكن صياغة اتفاقيه تأخذ في الاعتبار كافة ظروف الدول النامية التي تمر بها، كما يظل التساؤل قائماً لماذا لا تتحمل الدول الصناعية المتقدمة أعباء أكثر عن حماية البيئة العالمية التي ظلت تلوثها لفترة طويلة دون رادع ولم يكن للدول النامية دخل في ذلك، كما أن التساؤل يظل قائماً أليس من الأوقع أن تقدم الدول المتقدمة حوافز في صور مختلفة للدول النامية في مقابل التزامها بالشروط البيئية، بحيث لا تضار تلك الدول حيال التوقيع على اتفاقيه حماية البيئة المرتقبة.

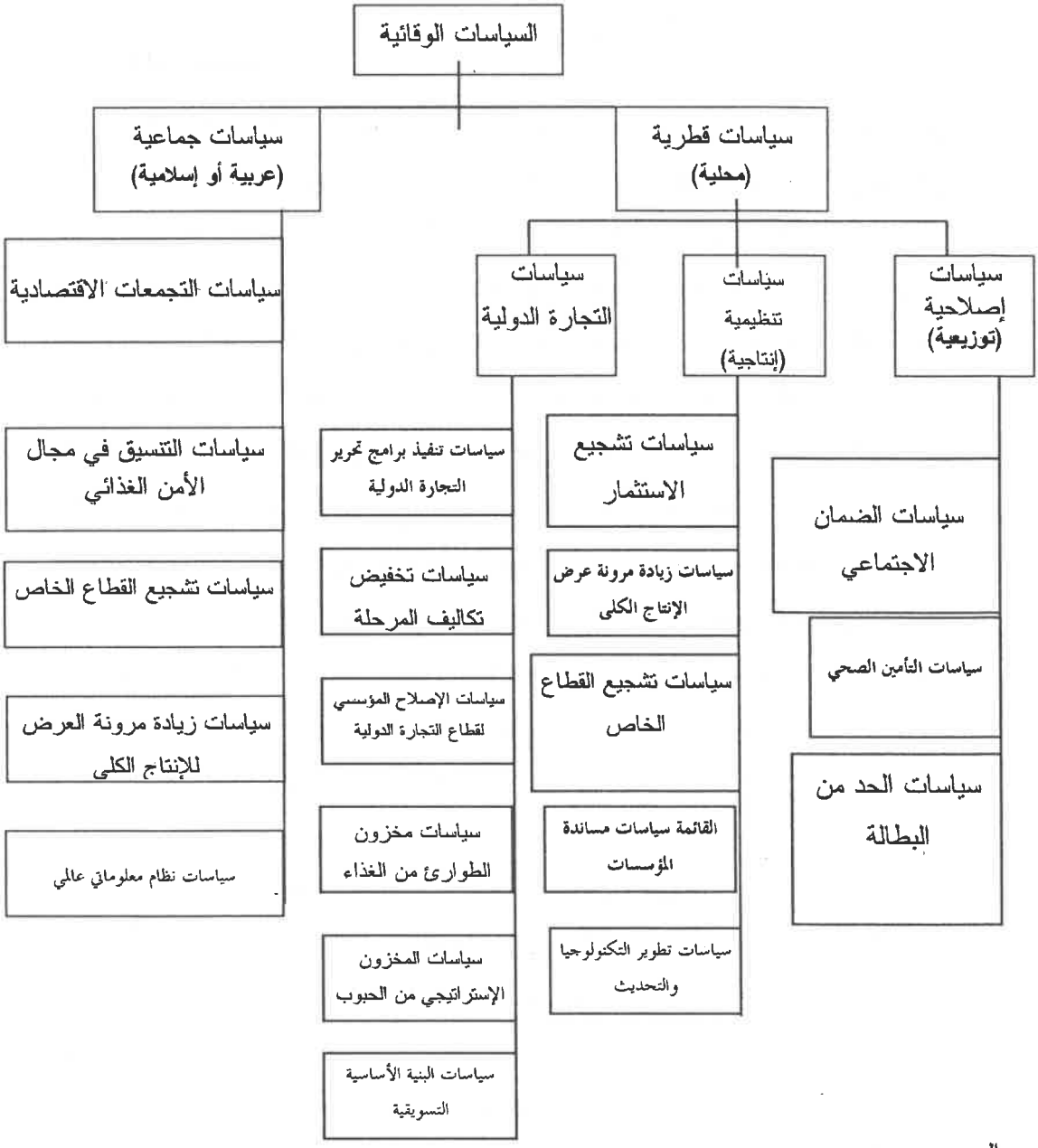

المصدر:

شبير عبد الله الحرازي (دكتور) – العولمة واتفاقية التجارة الدولية "مفهومها وآثارها على اقتصاديات الدول النامية" – – دراسة غير منشورة – أكتوبر ١٩٩٩م

الخـــاتـــمـــة

مما سبق يتضح أن هناك من الآثار ستلحق على معظم الدول النامية في ظل تنامي العولمة تأتى في مقدمة تلك الدول البلدان العربية، وأساليب الحماية الرمادية آلتي تتبع من قبل الدول الصناعية المتقدمة آلتي تقف حائلاً أمام صادرات الدول النامية للدخول إلى أسواق الدول المتقدمة وكذا الولوج إلى الأسواق الدولية، يتبين مدى شراسة التنافس المتوقع على الأسواق الإقليمية والدولية والعالمية، واحتمالات تراجع بعض الصادرات وتنامي البعض الآخر، وأيضاً احتمالات زيادة حدة البطالة على ساحة المجتمعات العربية. بالرغم من ذلك إلا أنه يمكن للمقتصدات العربية آلتي بدأت منذ منتصف الثمانينات بالأخذ ببرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي أن تحقق درجة معقولة من الاندماج في السوق العالمي بأوضاعه وشروطه الجديدة رغم التغيرات المتسارعة والمتلاحقة. فبالإضافة إلى الاستمرار في برامج الإصلاحات الاقتصادية آلتي أدت إلى خفض التضخم واستقرار سعر الصرف في معظم البلدان العربية، فإنه لابد من تحديد أسس واضحة لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يمكن لتلك المقتصدات التكيف مع المتغيرات العالمية المتوقعة وذلك من خلال أن تبنى استراتيجيتها على الآتي :

* تقوية الشعور الوطني وإحداث الأمن والاستقرار، وتعميق الديمقراطية والشعور بالمسئولية، لدى جميع أفراد المجتمعات العربية، لأن ذلك يمكنها من مواجهة الآثار المتوقعة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فالشعور الوطني بأهمية التحدي يساعد على الاستقرار الداخلي بكافة صوره، مما يؤدى ذلك على التكيف مع المتغيرات الدولية والمستجدات على الساحة العالمية.

* تقوية رصيد رأس المال البشرى الوطني بزيادة الأنفاق على قطاعي التعليم والصحة، وكذا البحث العلمي في مختلف مجالاته، خاصة فيما يتصل بالعلوم التكنولوجية.

بالإضافة إلى تقوية الدافع الذاتي للمقتصدات العربية، الأمر الذي يتطلب ترتيب الصناعات الواعدة، وتحديد السلع الرئيسية كنقطة انطلاق للنمو، وتنوع الصادرات في ضوء احتمالات الأسواق العالمية وتطوراتها، وتدعيم وتشجيع الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية العربية والإقليمية والانخراط فيها. مع المراعاة المطلقة للبعد الاجتماعي في سياسات التنمية، لأن ذلك في مجمله يؤدى إلى زيادة درجة الاستقرار الداخلي بصوره المختلفة، وبالتالي زيادة إمكانية المواجهة بثقة لآي تغيرات في الاقتصاد العالمي.

* تفعيل السوق العربية المشتركة ، من خلال قيام التعاون العربي بصورة المختلفة حيث إن البدء بتفعيل التعاون الاقتصادي العربي من خلال إنشاء مناطق التجارة الحرة ، والتى تعتبر نقطة الانطلاق الأولى وصولا إلى إقامة السوق العربية المشتركة. وكل هذا يجعل البلدان العربية كتلة اقتصادية كبيرة تقف بقوة أمام التكتلات الاقتصادية العالمية، والاستفادة من الامتيازات آلتي يمنحها النظام الاقتصادي العالي الجديد للتكتلات الإقليمية أو الدولية ،من خلال منظمة التجارة العالمية .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

١- البنك الدولي- تقارير التنمية في العالم- أعداد مختلفة .

٢- البنك الدولي ٢٠٠٠- دخول القرن ٢١-تقرير عن التنمية في العالم – (١٩٩٩-٢٠٠٠) – مركز الأهرام للترجمة والنشر –مؤسسة الأهرام- الطبعة العربية (١٩٩٩-٢٠٠٠)- القاهرة .

٣- جمال محمد صيام (دكتور)- الآثار المحتملة لاتفاقية الجات على أوضاع السلع الاستراتيجية ٣ الزراعية المصرية- ندوة اتفاقية الجات والزراعة المصرية (٢٨ يوليو ١٩٩٤)- الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي- المجلد الرابع- العدد الثاني- سبتمبر ١٩٩٤- القاهرة .

٤ – جارى بيرتلس، واخرون – جنون العولمة "تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة" – ترجمة كمال السيد – مركز الأهرام للترجمة والنشر – مؤسسة الأهرام –الطبعة الأولى – ١٩٩٩-القاهرة .

٥ - جلال الملاح (دكتور)- الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامية- المؤتمر السادس للاقتصاديين الزراعيين "الزراعة المصرية في عالم متغير"- الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي- (٢٩-٣٠) يوليو ١٩٩٨- القاهرة .

٦ - رسلان خضور (دكتور)- اليورو: موقعه في النظام النقدي الدولي ومنعكسا ته على الاقتصاد السوري- الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية -مجلة بحوث اقتصادية عربية- السنة الثامنة- العدد السادس عشر- صيف ١٩٩٩- القاهرة .

٧ – سعد حقي توفيق (دكتور) –خيارات العرب حيال العولمة – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية –مجلة شئون عربية – العدد ٩٨-يونيو١٩٩٩-القاهرة

٨ - سلطان أبو على (دكتور)- الجات ٩٤ وأثرها على الزراعة المصرية- ندوة اتفاقية الجات والزراعة المصرية (٢٨ يوليو ١٩٩٤)- الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي- المجلد الرابع- العدد الثاني- سبتمبر ١٩٩٤ - القاهرة .

٩ - شبير عبد الله عبد الله الحرازى- دراسة لبعض جوانب التجارة الدولية الزراعية اليمنية في ضوء متغيرات اقتصادية دولية معاصرة- رسالة دكتوراه- قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة- جامعة عين شمس ١٩٩٨- مصر- القاهرة .

١٠ - محمد حمدي سالم ، جمال محمد صيام (دكاترة)- المشاركة الأوربية المتوسطية (رؤية عربية)-ندوة اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية (الجوانب الزراعية) (٢٥ يوليو ١٩٩٦)- الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي- المجلد السادس- العدد الثاني- سبتمبر ١٩٩٦-القاهرة .

١١- نبيل حشاد (دكتور)- الجات ومنظمة التجارة العالمية "أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي"- النسر الذهبي للطباعة- يناير ١٩٩٦- القاهرة .

١٢- هانس بيترمارتن، هارلد شومان- فخ العولمة "الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"- ترجمة عدنان عباس- سلسلة كتب ثقافية شهرية- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت- العدد (٢٣٨)- أكتوبر ١٩٩٨.

١٣ — يحي اليحياوى — العولمة : آية عولمه — أفريقيا الشرق ١٩٩٩- لبنان — بيروت .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

14 - James L. Kenworthy - Development Economic Policy Reform Analysis (DEPRA) Project- **International Trade Agreements 15_"Goals- Issues- Basic Provisions and Major Considerations"**- August 1997-Egypt- Cairo

16_ F.A.O- United Nation -**Preliminary Assessment of the Uruguay Round Agreement on Agriculture- (12-15 April)-** 1994- Moracco. Marrakesh.

17 - GATT- Secretariat- **Analysis of the Proposed Uruguay Round Agreement whit Particular Emphasis on Aspects of Interest to Developing Economics- (29 November 1993).**

18 - I.M.F- **Direction of Trade-** Statistics Series- Different Volume- U.S.A- Washington.

19 - Nurkse, R. -**Problems of Capital Formation in Underdevelopment Countries-** Oxford University Press- India-Bombay- 1966.